

آليات تسوية النزاعات الناشئة عن عقود الفيديك

معتر مصلح المجالي

المملكة الأردنية الهاشمية

Majalimotaz1996@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول 2024 / 03 / 21

تاريخ الاستلام: 2024/02/07

ملخص:

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ارتفع الاهتمام العالمي بصناعة البناء، وخاصة الصناعة الهندسية، بشكل غير مسبق، حيث أصبحت صناعة البناء والتشييد من الصناعات ذات الأهمية المتزايدة في الدول الغربية والعربية. وتمت هذه العملية من خلال دخول الشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع الوطنية، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الشركات. أدت المبادرات الدولية لتوحيد قواعد التعاقد إلى ظهور نوع جديد من العقود يسمى "التعاقد". عقد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (فيديك).

يعد شرط حل النزاعات في العقد مهمًا جدًا للمقاولين لأنه يحدد كيفية حل النزاعات التي قد تنشأ بين المقاولين الناشئة عن العقد. ولطرفي العقد الحرية في اختيار اللجوء إلى السلطات القضائية العادية أو اللجوء إلى طرق بديلة مثل التحكيم كآلية لحل هذه النزاعات. هذه الآلية شائعة بشكل خاص في العقود الدولية. ومن النادر أن تجد عقداً دولياً لا يحتوي على شرط التحكيم لحل النزاعات التعاقدية. التحكيم هو الملاذ الأخير للأطراف. العلاقة التعاقدية في عقد الفيديك تحل النزاعات بين الطرفين.

كلمات مفتاحية: تسوية النزاعات، عقود الفيديك، التحكيم، مجلس فض المنازعات.

Abstract:

Since the beginning of the twenty-first century, global interest in the construction industry, especially the engineering industry, has increased unprecedentedly, as the building and construction industry has become an increasingly important industry in Western and Arab countries. This process took place through the entry of foreign companies to implement national projects, and as a result many companies emerged. International initiatives to standardize contracting rules have given rise to a new type of contract called "contracting." International Federation of Consulting Engineers (FIDIC) contract.

The dispute resolution clause in the contract is very important for contractors because it specifies how disputes that may arise between contractors arising from the contract are

to be resolved. Both parties to the contract are free to choose to resort to regular judicial authorities or to resort to alternative methods such as arbitration as a mechanism to resolve these disputes. This mechanism is particularly common in international contracts. It is rare to find an international contract that does not contain an arbitration clause to resolve contractual disputes. Arbitration is a last resort for the parties. The contractual relationship in the FIDIC contract resolves disputes between the parties.

Keywords: Dispute settlement, FIDIC contracts, arbitration, dispute resolution board.

1- مقدمة

نظراً للأهمية المتزايدة لصناعة البناء والتشييد وزيادة حجم مشاركة الشركات الأجنبية في تنفيذ المشاريع الوطنية، فقد ظهرت العديد من المبادرات الدولية لمواءمة قواعد عقود العقود المبرمة بين أصحاب العمل والمقاولين من أجل تحقيق نسبة معينة من العمل. درجة النزاهة في هذا القطاع: الاستقرار، ومواءمة القواعد التي تنطبق في البلد الذي يقع فيه صاحب العمل، وليس في البلد الذي يوجد فيه صاحب العمل. مقال. يعد العقد النموذجي الصادر عن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (المعروف بعقد الفيديك) أحد أهم العقود النموذجية المعترف بها والتي تنظم جميع الأعمال الهندسية المتعلقة بأعمال البناء والتشييد.

تقوم العلاقات التعاقدية على مبدأ حسن النية، واستناداً إلى هذه المبادئ العامة "الأخلاق أولاً، القانون ثانياً"، تقع على عاتق التشريعات المنظمة للعلاقات التعاقدية نفسها مسؤولية حث الأطراف على بذل قصارى جهدهم لحل العلاقة التعاقدية. ويقومون بحل النزاعات ودياً قبل اللجوء إلى الوسائل القضائية. الشروط والأحكام العامة لعقد الفيديك النموذجي لا تخرج عن هذه المبادئ وتوفر للمقاول الفرصة لمحاولة حل النزاعات ودياً وفقاً لآلياتها، مثل التسوية الودية والتحكيم.

وعليه يثور التساؤل التالي : فيما تتمثل آليات تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الفيديك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعالج الموضوع وفق النسق التالي:

المبحث الأول : التسوية الودية للمنازعات الناتجة عن عقود الفيديك

المبحث الثاني : التحكيم كوسيلة لفض منازعات عقود الفيديك

المبحث الأول : التسوية الودية للمنازعات الناتجة عن عقود الفيديك

ومن خلال دراسة نموذج عقد الفيديك يمكننا أن نرى بوضوح أن النزاعات التي ينظمها العقد هي نزاعات بين صاحب العمل والمقاول تنشأ عن توقيع العقد، وتتعلق أو تنشأ عن ما يلي: تنفيذ الأعمال المتفق عليها في العقد. عقد الفيديك. لا يسمح الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين بنشوء نزاعات دون إيجاد حل لها، حيث تم بالفعل وضع وسائل حل النزاعات الناشئة عن عقود الفيديك

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لطرق التسوية الودية

أولاً: التفاوض: هو وسيلة أساسية ومهمة لحل المنازعات، ويعتبر هذا الأسلوب من أبسط وأسرع الطرق لإنهاء المنازعات، كما أنه أحد أساليب حل المنازعات المنصوص عليها في المادة (5/20) من هذه الأحكام العامة. وينص كتاب الفيديك الأحمر على وجوب اللجوء إلى القانون قبل اللجوء إلى التحكيم.

ثانياً: الوساطة: إن اللجوء إلى طرف ثالث محايد غير أطراف النزاع للمساعدة في حل النزاع وإزالة سوء التفاهم بين الأطراف المتنازعة والتوصل إلى اتفاق يمكن أن يوفر على الطرفين الكثير من الوقت والجهد والطاقة. ينفق المال. ونصت المادة (5/20) من الأحكام العامة للكتاب الأحمر للفيديك على وجوب اللجوء إلى التحكيم قبل اللجوء إلى التحكيم الذي يعتبر أيضاً إحدى وسائل حل النزاعات. طريقة تحالف الفيديك لحل النزاعات ودياً بعد إصدار أحدث نسخة من كتاب الفيديك الأحمر في عام 1999، نشأت نزاعات مختلفة حول عقده النموذجي. قبل نشر الطبعة الأخيرة من الكتاب الأحمر في عام 1999، كانت طريقة الفيديك لحل النزاعات هي تقديم النزاعات الناشئة بين أصحاب العمل والمقاولين إلى المهندسين لحلها ودياً قبل اللجوء إلى التحكيم. ومع ذلك، مع نشر الكتاب الأحمر الأخير في عام 1999، تغير الوضع وتم نقل هذا الاختصاص إلى مجلس حل النزاعات. ¹.

المطلب الثاني : مراحل التسوية الودية للمنازعات

وتتناول في هذا المطلب مراحل التسوية الودية والتي تعرف بالتسوية عن طريق المهندسين، والتسوية عن طريق لجان فض المنازعات، وذلك من خلال:

القسم الأول: حل النزاعات عن طريق المهندسين

قبل عام 1999، كانت النسخة المطبقة على عقود الفيديك هي الطبعة الرابعة التي نشرها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في عام 1987، والتي اشترطت حل المنازعات التي تنشأ بين المقاول وصاحب العمل ودياً قبل اللجوء إلى مهندس قبل التحكيم، وذلك من أجل تفعيل آلية نص المادة 67. وينص هذا البند على ما يلي: "إذا نشأ نزاع أياً كان نوعه بين صاحب العمل والمقاول فيما يتعلق بالعقد أو ناشئ عنه، بعد تنفيذ الأعمال أو إكمالها، سواء قبل أو بعد أي رفض أو أي شكل آخر من أشكال الاتفاق" إنهاء العقد، بما في ذلك أي نزاع يتعلق بآراء المهندس أو أوامره أو قراراته أو ملاحظاته أو تقييماته، يجب تقديم النزاع كتابياً إلى المهندس مع إرسال نسخة منه إلى الطرف الآخر.

ويجب أن تنص التوصية على أن التوصية قد تمت وفقاً لهذا البند، على أن يقوم المهندس بإخطار صاحب العمل والمقاول بقراره في موعد لا يتجاوز 84 يوماً من تاريخ استلام الإشعار بالتوصية. ويجب على المهندس أن يبين أن قراره يستند إلى نص المادة 67.

أولاً : شروط إحالة النزاع إلى المهندس : يشترط لإحالة النزاع إلى المهندس توافر الشروط الآتية :²

أ - النزاع بين المقاول وصاحب العمل: يجب أن ينشأ النزاع بين طرفين محددين، أي بين صاحب العمل والمقاول فقط.

ب- أن يكون النزاع متعلقاً بمسائل تتعلق بموضوع العقد: طلب إحالة المهندس إلى أمر يتعلق بالعقد المبرم بين صاحب العمل والمقاول، على سبيل المثال عندما يطلب المقاول من صاحب العمل أن يمنحه حقوقاً مالية ولكن صاحب العمل لا يتعهد باستيفاء تلك الحقوق، أو أن يعترض المقاول على تعليمات صادرة إليه من صاحب العمل، أو أن يقوم المقاول بأحد الأعمال بالمخالفة للأنظمة. ومن الممكن أيضاً أن يكون النزاع قد نشأ أثناء أو بعد تنفيذ الأعمال التي كانت موضوع العقد، حيث أن إنهاء العقد لا يحرم المهندس من اختصاصه في النظر في النزاع.

ج- تقديم النزاعات كتابياً: يجب تقديم النزاعات كتابياً إلى المهندس، وبالتالي يعتبر تقديم النزاعات شفهيّاً باطلاً. ويجب على الطرف الذي يقدم النزاع أيضاً إرسال نسخة من خطاب التوصية إلى الطرف الآخر. ومن الضروري أيضاً الإشارة في خطاب التوصية إلى أنه يستند إلى نص المادة 67 من الشروط العامة للفيديك.

ثانياً : القواعد الحاكمة لإصدار المهندس لقراره بشأن النزاع والإعتراض علي القرار :

وعلى المهندس الذي يرفع إليه النزاع أن يفصل في النزاع وأن يخطر الأطراف في موعد أقصاه 84 يوماً من تاريخ تقديم النزاع وأن يشير في قراره إلى أن القرار قد اتخذ وفقاً للنص التالي: البند 67.

إذا لم يقبل أي من طرفي النزاع قرار المهندس، أو إذا تضرر أي طرف من هذا القرار، يجوز للطرف المتضرر من القرار الذي اتخذه المهندس، أو إذا لم يستجب المهندس خلال 84 يوماً، يجوز للطرف المتضرر وبعد ذلك استئناف خلال 70 يوماً، وعند استلام رد من المهندس خلال 84 يوماً، أو إذا لم يتم تلقي رد بعد انقضاء 84 يوماً، يجب على الطرف تقديم إشعار بنيته اللجوء إلى التحكيم وتقديم نسخة من الإخطار إلى المهندس.

ولا يجوز اللجوء إلى التحكيم إلا بعد مرور 56 يوماً من تاريخ استلام قرار المهندس أو 84 يوماً من تاريخ إحالة النزاع إلى المهندس الاستشاري دون قرار.

ويحق للطرفين خلال الـ 56 يوماً من تاريخ استلام خطاب العزم على اللجوء للتحكيم تسوية النزاع ودياً، فإذا انقضت هذه المدة دون حدوث التسوية الودية؛ فإن إجراءات التحكيم تبدأ فوراً، دون أن يتأثر تنفيذ الأعمال باللجوء للتحكيم.³

ثالثاً : الطبيعة القانونية لدور المهندس في التسوية الودية :

للهولة الأولى، وبناء على ما سبق، فإن المهندس، في حل النزاع، يلعب دور المحكم بين الطرفين المتنازعين، خاصة عندما يستمع إلى الطرفين، يدحض الأدلة المقدمة منهما، ويحقق في الوقائع المقدمة إليه. وتفسير شروط العقد، ومن ثم اتخاذ القرار النهائي. لكن انطلاقاً من آلية التسوية الودية التي يشارك فيها المهندسون يبدو أنه يتعد عن دور المحكم، ولا يمكن اعتبار الآلية السابقة نزاعاً تحكيمياً بالمعنى القانوني للأسباب التالية:⁴

1 - المهندس غير ملزم باتباع إجراءات التحكيم. المهندس غير ملزم باتباع الإجراءات المتعلقة بتبادل مذكرات الدفاع والطلبات العارضة وما إلى ذلك.

2 - لا يضطر المهندس إلى الفصل في النزاع المعروض عليه، أما في التحكيم فيجب على المحكم أن يفصل في النزاع إذا كانت هناك أسباب لإنهاء الإجراءات.

3 - يسمح لأي من الطرفين أو لكليهما برفض تنفيذ قرار المهندس ويكون حكم التحكيم قابلاً للتنفيذ مثل الحكم القضائي.

4 - يجوز للمهندس أن يفصل في النزاع الذي ينشأ عن قرار صادر عنه، ولا يمكن أن يتم ذلك عن طريق محكم.

5. إن تعيين المهندسين واختيارهم ودفع رواتبهم كلها من مسؤولية صاحب العمل، وقد نشأت علاقة تبعية بين المهندس وصاحب العمل، مما يدعو إلى التشكيك في عدالة الحكم الذي أصدره المهندس في النزاع. وفي الحقيقة فإن ما فعله المهندس هو حل النزاع ودياً ولا يشكل تحكيمياً، واللجوء إلى المهندس لم يكن إلا شرطاً تعاقدياً أولاً يجب الوفاء به قبل اللجوء إلى التحكيم. ولا يجوز لأي من الطرفين البدء في إجراءات التحكيم قبل اللجوء إلى المهندس، وإلا فقد التحكيم شرطاً من شروطه الشكلية.

الفرع الثاني : التسوية الودية بواسطة مجلس فض المنازعات

وستتطرق هذا الجزء لمجلس فض المنازعات من خلال التعرف على تشكيلته ومهامه

أولاً : تشكيلة مجلس فض النزاعات

وكما هو الحال في التحكيم، يتكون المجلس من عضو واحد أو ثلاثة أعضاء، ويجوز أن تتكون لجنته أو مجلسه من محكم واحد أو ثلاثة محكمين. إذا لم يتم الاتفاق على عدد أعضاء مجلس الإدارة، يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء، بغض النظر عن رغبة الطرفين.

ويجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمؤهلات الفنية والفنية التي تمكنهم من تحقيق هدف المجلس المتمثل في اتخاذ قرارات عادلة ومنصفة.

يمكن اختيار الأعضاء من القائمة المعتمدة بموجب العقد. يتم تعيين أعضاء المجلس الثلاثي بنفس طريقة تعيين المحكمين في التحكيم الثلاثي، أي أن كل طرف يعين عضواً واحداً ثم يتفق العضوان على ترشيح عضو ثالث ليكون رئيساً للمجلس. ويمكن للأحزاب السياسية أن تحل محل أعضاء المجلس بالإجماع. ولا تتضمن الشروط العامة ضوابط أو قواعد للحالات التي يرغب فيها طرفا العقد في تغيير رئيس المجلس. وتتحمل تكاليف لجنة حل النزاعات بالتساوي بين أطراف النزاع.

ثانيا : اختصاصات مجلس فض المنازعات

بموجب الشروط العامة لعقد الفيديو النموذجي، تتمتع لجنة حل النزاعات بسلطة الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المفاوض وصاحب العمل، سواء فيما يتعلق بتفسير شروط العقد أو أداء الأعمال أو الأعمال. موضوع العقد. يجوز تكليف أعضاء المجلس بتقديم المشورة بشأن المسائل التي يعرضها عليهم الطرف المتعاقد، ولكن فقط إذا وافقوا (الأطراف المتعاقدة) على استشارة المجلس بشأن هذه المسألة. م (2/20) من الكتاب الأحمر. المادة (4/20) من شروط العقد العامة القياسية للفيديو (الكتاب الأحمر) تفرض قيوداً على الأطراف⁵

ويستند اختصاص المجلس في نظر النزاع إلى طلب كتابي مقدم من أحد طرفي العقد، على أن تطبق أحكام المادة (4/20) من الكتاب الأحمر. قبل النظر في النزاع، يجب على الأطراف إبلاغ المجلس بجميع المعلومات المتعلقة بالنزاع وتزويد المجلس بالمستندات والمستندات الناشئة عن النزاع. ويجب على المجلس أن يتخذ قراره خلال أربعة وثمانين يوماً من تاريخ تقديم النزاع، وهي مدة قابلة للتمديد إذا اتفق طرفا العقد على التمديد.

عند صدور قرار من المجلس، يجب على طرفي النزاع تنفيذ القرار ما لم يتم الاستئناف عليه. على الطرف المعارض، خلال ثمانية وعشرين يوماً من تاريخ وروده، أن يستأنف قرار المجلس بإرسال إشعار إلى الطرف الآخر بعدم رضاه واعتراضه على القرار مع بيان أسباب عدم رضاه (أو استئنافه). ويتم تنفيذه وفقاً لأحكام المادة (6/20) من الكتاب الأحمر.⁶

ويتم الاستئناف عن طريق التحكيم، مع العلم أنه يجوز للطرفين المتنازعين أن يتفقا على قواعد تحكيم غير تلك المنصوص عليها في المادة (6/20)، وأن الطرف المخالف، على الرغم من استئنافه لقرار المجلس، لا يزال يتعين عليه الوفاء بالتزاماته التعاقدية دون المساس بحقوق الطرف الآخر.

وإذا لم يصدر المجلس قراراً خلال أربعة وثمانين يوماً من تاريخ تقديم النزاع، أو من نهاية أي موعد يتفق عليه الطرفان لحل النزاع، جاز لأي من الطرفين إخطار المجلس بالعناصر الإضافية. اعتراضها، والذي يجب تقديمه خلال ثمانية وعشرين يوماً بعد انقضاء فترة الأربعة والثمانين يوماً المذكورة أعلاه. وفي مثل هذه الحالة، سيتم تقديم النزاع إلى التحكيم. وإذا امتنع أحد طرفي العقد عن تنفيذ قرار مجلس الإدارة، وجب عرض مسألة التنازل عن التنفيذ على التحكيم.

المبحث الثاني : التحكيم كوسيلة لفض منازعات عقود الفيديو

وخاصة في العقود الدولية، أصبحت هذه الآلية شائعة جداً، وهناك عدد قليل جداً من العقود الدولية التي لا تحتوي على شرط التحكيم لحل النزاعات التعاقدية. التحكيم هو الخطوة النهائية لكلا الطرفين في عقد الفيديو لحل النزاعات، وبعد فشل لجنة حل النزاعات في حل النزاع، يحق لأحد الطرفين أو كليهما البدء بإجراءات التحكيم لحل النزاع. وفي دراستنا لموضوع التحكيم في عقود الفيديو، سنتناول بإيجاز طبيعة التحكيم وأنواعه وضوابطه، وقواعد وأحكام التحكيم في عقود الفيديو. وسناقش هذا بالطرق التالية:

المطلب الأول ماهية التحكيم وأنواعه وضوابطه

الفرع الأول : مفهوم التحكيم وأنواعه

أولاً مفهوم التحكيم :

التحكيم وسيلة ونظام لحل المنازعات المدنية والتجارية بين الأفراد والجماعات، ومن هذا المنظور فإن التحكيم هو اتفاق على عرض النزاع على شخص معين لحله خارج محكمة مختصة. وظهرت لتلبية متطلبات تحقيق العدالة السريعة والفعالة، وخفض التكاليف على أطراف التحكيم، والحفاظ على العلاقات التجارية في التجارة الدولية.⁷ لقد تعددت التعريفات التي وضعت لبيان مفهوم التحكيم فهناك من عرفه على انه طريق استثنائي لفض الخصومات كوسيلة لحل المنازعات دون اللجوء الى القضاء، حيث يؤول الأطراف شخص أو أكثر مسألة فض النزاع الناشئ عن العقد المبرم خلال مدة معينة ولاية قضائية ، كما انه يوفر الوقت ويحقق للمعاملات التجارية مزايا السرية في الإجراءات.

ويعرفه آخرون بأنه اتفاق يتعهد بموجبه الطرفان بحل النزاعات التي تنشأ أو قد تنشأ بينهما عن طريق التحكيم. وإذا كان النزاع يتعلق بالتجارة الدولية فإن الاتفاق يكون دولياً ولا يختلف عن تعريف اتفاق التحكيم الإلكتروني، ومن هذا المنطلق، إلا أنه يتم عبر وسيط إلكتروني أو الإنترنت، فإنه لا يشترط وجود أن يكون الأطراف حاضرين فعلياً في مكان واحد أثناء التحكيم. بل لأن التحكيم الإلكتروني لا يختلف في جوهره عن التحكيم التقليدي إلا في الطريقة التي تتم بها إجراءات التحكيم، إذ لا يوجد ورق أو كتابة تقليدية أو حضور مادي للأشخاص في التحكيم.

وهناك من عرف التحكيم بأنه " الاتفاق على طرح النزاع على اشخاص معينين يسمون المحكمين Arbiters ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة أصلاً بالنظر في النزاع، والفصل في موضوع".

ثانياً : أنواع التحكيم : نظراً لتعدد وتشعب المعاملات التجارية لذلك تعدد أنماط التحكيم ، ويمكن تقسيم التحكيم من عدة اتجاهات سواء من حيث تدويله أو من حيث إرادته أقراره، أو من حيث تنظيمه وإجراءاته أو من حيث توقيت الاتفاق عليه علي النحو التالي:-⁸

من المنظور الدولي: ومن هذا المنظور ينقسم إلى التحكيم المحلي، والتحكيم الدولي. التحكيم المحلي هو تحكيم يكون فيه الأطراف من دولة واحدة، وفي معظم الحالات ينطبق قانون تلك الدولة. فيما يتعلق بالتحكيم الدولي، فإن أطراف العقد ينتمون إلى دول مختلفة، بحيث يمكنهم توقيع العقد في دولة وتنفيذ العقد في دولة أخرى. يتم تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع من خلال اتفاقيات أطرافه.

وتنص المادة 3/1 من قانون الأونسيترال النموذجي على أن التحكيم في أي من الظروف التالية يعتبر تحكيمياً دولياً:

- أ- إذا كان مقر عمل طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرام الاتفاق يقع في بلدين مختلفين.
- 2- إذا كان أحد الأماكن التالية يقع خارج الدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي للأطراف: أ - مكان التحكيم (إذا نص اتفاق التحكيم على ذلك).

ب- المكان الذي يتم فيه تنفيذ جزء مهم من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية، أو مكان وثيق الصلة بموضوع النزاع.

ج- إذا اتفق الأطراف صراحة على أن موضوع اتفاق التحكيم يتعلق بأكثر من دولة. - عندما يكون لدى طرف النزاع أكثر من مكان عمل، أو لا يوجد مكان عمل على الإطلاق، ففي الحالة الأولى يكون الأهم هو مكان العمل الأكثر صلة باتفاق التحكيم، في الحالة الثانية حسب النص. من المادة 4/1 من القانون النموذجي أن تكون الحالة محل إقامته المعتاد.

3: - من حيث حرية إرادة أقراره : ينقسم إلى تحكيم إختياري وتحكيم إجباري ،⁹

أ التحكيم الإختياري: يختار أطراف النزاع الجهة أو الطريقة التي يضعون بها حداً لنزاعهم .

ب التحكيم الإجباري : فيتقرر بموجب تشريعات أو قواعد صادرة من الدولة أو بموجب إتفاقية أو معاهدة تلزم أطرافها علي اللجوء إلى التحكيم وتطبيق قواعد معينة.

3 من الناحية التنظيمية والإجرائية: من الناحية التنظيمية، ينقسم التحكيم إلى تحكيم حر أو فضفاض وتحكيم مؤسسي.

الجواب: التحكيم المؤسسي: يتم من خلال مراكز تحكيم مستقلة ومهنية، مثل) محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس (ICC) ، جمعية التحكيم الأمريكية (AAA) ، المركز الدولي لتسوية الاستثمار (مركز واشنطن لتسوية المنازعات. (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، محكمة لاهاي الدائمة للتحكيم، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو) في جنيف ومحكمة لندن للتحكيم التجاري الدولي (LCIA) تنظم عملية التحكيم، بدءاً بتعيين المحكم وتسهيل هيئة التحكيم لإجراء عملية التحكيم، وأخيراً إصدار حكم التحكيم وإخطار أطراف النزاع.

ب: التحكيم الخاص أو الحر أو الليبرالي: وهو تحكيم يتم دون اللجوء إلى مركز تحكيم، يقوم فيه أطراف النزاع باختيار المحكم، وتحديد القانون أو القواعد المطبقة على إجراءات النزاع أو موضوع النزاع، وتحديد آلية التحكيم. رسوم التحكيم ورسوم المحكمين وطرق الدفع.

4:- من حيث توقيت الاتفاق: ومن منظور المدة المتفق عليها ينقسم التحكيم إلى تحكيم متفق عليه في العقد ويسمى شرط التحكيم، وتحكيم غير متفق عليه في العقد ويسمى اتفاق التحكيم. يشير شرط التحكيم إلى الشروط الواردة في العقد لإحالة النزاعات المستقبلية التي تنشأ بموجب العقد إلى التحكيم. ويجوز إدراج شرط التحكيم في اتفاق منفصل يتم إبرامه وقت توقيع العقد الأصلي أو بعد توقيعه ولكن قبل نشوء النزاع. على سبيل المثال، يفشل الطرفان في تضمين شرط حل النزاعات عند توقيع العقد، ثم يقترح أحد طرفي العقد لاحقاً على الطرف الآخر حل أي نزاعات (مستقبلية) تنشأ عن العقد أو تتعلق به عن طريق التحكيم الذي يوافق عليه. وفي هذه الحالة لدينا عقدان: أ

بالنسبة للعقد الأصلي دون شرط التحكيم، وبالنسبة للعقد الآخر الذي يتم فيه حل النزاعات عن طريق التحكيم. تشير اتفاقية التحكيم إلى اتفاق توصل إليه طرفا العقد الأصلي على إحالة النزاع إلى التحكيم بعد حدوث نزاع حول العقد. والفرق بين الحالتين هو أن الحالة الأولى تنطوي على صراع مستقبلي غير محدد، بينما الحالة الثانية تنطوي على صراع حدث بالفعل وأصبح واقعا.

تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع لإنجاز الأعمال الإلكترونية وإبرام وإجراء التحكيم الإلكتروني بعد التعاقد عبر الإنترنت.

واتجهت الأفكار إلى استخدام نفس هذه التقنيات الإلكترونية لحل أي نزاعات قد تنشأ عن هذه التصرفات، أي إنهاء إجراءات التحكيم عبر الشبكات الإلكترونية دون الحاجة إلى تواجد طرفي النزاع في مكان واحد. ويتطلب هذا الوضع الجديد تطوير نظام قانوني مناسب وموازي لإدارة هذه العملية. على الرغم من أن التحكيم التقليدي معترف به دوليًا لحل النزاعات التجارية الدولية، إلا أنه سريع وفعال من حيث التكلفة بالنسبة للأطراف.¹⁰

المطلب الثاني : تطبيقات التحكيم في عقود الفيديك

يعد التحكيم أحد أهم آليات حل النزاعات في مختلف أنواع عقود الفيديك النموذجية. يتضمن نموذج الفيديك التعاقد منهجًا شاملاً وفريداً لحل النزاعات الناتجة. النموذج القديم لعقد الفيديك أعطى دوراً مزدوجاً للمهندس الاستشاري - مرة كممثل لصاحب العمل ومرة أخرى كشبه محكم - في المنازعات الناشئة عن العقد المبرم بين صاحب العمل والمقاول - حتى يتم إجراء التعديلات بما يتوافق مع وبموجب أحكام الكتاب الأحمر، يتم إسناد هذه المسؤولية إلى مجلس تسوية المنازعات. يشير التحكيم في عقد الفيديك إلى التحكيم الطوعي الذي يتفق فيه أطراف العقد التجاري على حل النزاعات التي ستنشأ أو نشأت في أداء العقد أو تفسيره من خلال التحكيم. البضائع من الشركات الفرنسية. وينص العقد على أنه إذا نشأ أي نزاع بشأن العقد يتم التحكيم فيه وفقاً لأحكام القانون المصري أو قواعد غرفة التجارة الدولية في باريس. وفي هذه الحالة إذا نشأ نزاع بين الطرفين بشأن هذا العقد فإنهم يلجأون إلى التحكيم، وإذا لجأ أحد طرفي العقد إلى الجهات القضائية، فيجب على المحكمة التي رفع إليها النزاع أن تعرضه على التحكيم، إذا استيفاء شروطه.

الفرع الأول إجراءات التحكيم

أولاً : الشروط الإجرائية للتحكيم

تنص الشروط العامة لعقد الفيديك النموذجي على التحكيم كوسيلة للاستئناف ضد قرارات مجلس تسوية المنازعات.

تمنح المادة (6/20) من الأحكام العامة للكتاب الأحمر للفيديك لهيئة التحكيم الحق في فحص جميع المستندات والمستندات المقدمة في النزاع والشهادات الصادرة عن المهندس وقرارات لجنة فض النزاع، وكذلك أي المستندات أو المستندات التي قد يتم تقديمها في حل النزاع، يجب على أي طرفي النزاع تقديم البيانات والمستندات التي يعتقدان أنها صحيحة في النزاع. تحظر هذه المادة على أي طرف في النزاع وضع قيود أو شروط مسبقة على سلطة هيئة التحكيم في النظر في موضوع النزاع أو إجراءاته بهدف التوصل إلى حكم عادل ومنصف، حيث تتمتع هيئة التحكيم بالسلطة

المطلقة في هذا الصدد. ويجب على أطراف النزاع الاستمرار في أداء التزاماتهم التعاقدية حتى صدور قرار التحكيم. اللجوء إلى التحكيم لا يبرر التنازل عن الالتزامات التعاقدية. ويجب أن تكون قرارات التحكيم مبنية على الأسباب القانونية المبررة لها.¹¹

ووفقاً للشروط العامة لعقود الفيديك القياسية، يعتبر التحكيم دولياً إذا لم يكن هناك نص مخالف في العقد. ووفقاً لنص المادة (6/20)، يلتزم المحكم بتطبيق قواعد التحكيم المنشورة من قبل غرفة التجارة الدولية عند النظر في النزاع، وتتكون هيئة التحكيم أيضاً من ثلاثة أطراف ويتم التحكم فيها وفقاً للنظام المؤسسي. النظام (أي غير حر)، ما لم يكن العقد هناك أحكام مخالفة في.

ومع ذلك، من الممكن الاتفاق على تطبيق قانون آخر، مثل قانون الدولة، لحل النزاع. وتتم إجراءات التحكيم بلغة العقد المحددة في المادة (1-4). يجب أن يمر حل النزاعات في عقود الفيديك بمراحل متعددة قبل اللجوء إلى التحكيم. وينص الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين على أن الشروط التي يجب توافرها قبل أن يتمكن أي من طرفي النزاع من اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع هي:

- 1- عرض النزاع على لجنة فض المنازعات لغرض إصدار قرار بفض النزاع في حالة وجود هذه اللجنة.
- 2- إذا صدر القرار من المجلس، يجب على أحد الطرفين إخطار الطرف الآخر باعتراضه على قرار مجلس حل النزاع خلال مدة لا تزيد على 28 يوماً من تاريخ استلام القرار. ومع ذلك، إذا لم يتخذ المجلس قراراً، فيجب على أحد الطرفين أن يعلن للطرف الآخر أنه سيلجأ إلى التحكيم في موعد لا يتجاوز 28 يوماً من انتهاء فترة الـ 84 يوماً التي حددتها لجنة تسوية المنازعات. ويتم البت فيه اعتباراً من تاريخ استلام المجلس للكتاب المحال إليه النزاع. إذا لم تكن لجنة فض المنازعات موجودة لأي سبب من الأسباب، كانتهاء مدة تعيينها، وفي هذه الحالة يجوز عرض النزاع مباشرة على التحكيم.

ثانياً : البدء في إجراءات التحكيم : قواعد التحكيم الصادرة عن تحالف الفيديك لتسوية النزاعات بين المقاولين وأصحاب العمل، إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مخالف، يجب أن تشير إلى قواعد التحكيم الصادرة عن غرفة التجارة الدولية. وبالتالي فإن إجراءات التحكيم تخضع لجميع قواعد التحكيم التي تتبعها غرفة التجارة الدولية. تعيين المحكمين وإعدادتهم إلى مناصبهم واستبدالهم: تتطلب قواعد الفيديك أن تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين. وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية، يقوم كل طرف بتعيين محكم واحد، وتقوم هيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية بتعيين محكم ثالث بناءً على اقتراح إحدى لجان الغرفة، والذي يشغل منصب رئيس محكمة التحكيم. أوه. ويجب أن يرأس هيئة التحكيم محكم تعيينه الهيئة، على أن تكون جنسيته مختلفة عن جنسية الأطراف. ومع ذلك، إذا لم يعترض أحد الطرفين، يُسمح لرئيس هيئة التحكيم بالتصرف. ويتم اختيار المحكمة من بين الدول التي ينتمي إليها أحد الطرفين. يحق لأي من الطرفين طلب عزل المحكم لعدم استقلاله أو عدم تحيزه أو لأي سبب آخر خلال 30 يوماً من استلام إشعار تعيين المحكم.

يجب أن يتضمن طلب الرد الحقائق أو الظروف التي يعتمد عليها مقدم الطلب. وتقرر الهيئة في هذا الشأن ما إذا كان القبول شكلياً أم موضوعياً. إذا حدث ما يمنع المحكم من أداء واجباته مثل وفاته أو استقالته أو الموافقة على طلب عزله أو اتفاق الأطراف على استبداله، يتم استبدال المحكم بمحكم آخر.

ثالثاً : إجراءات التحكيم :

بعد الانتهاء من تشكيل هيئة التحكيم وتسديد الدفعة المقدمة، سيتم إرسال ملف النزاع إلى محكمة التحكيم للمراجعة وتبدأ عملية التحكيم. إذا فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق، تحدد هيئة التحكيم مكان التحكيم. ومع ذلك يجوز للمحكمة، بعد التشاور مع الأطراف، أن تعقد اجتماعات ومؤتمرات في أي مكان آخر تراه مناسباً، ولها أن تختار مكان المداولة. تتبع إجراءات المحكمة القواعد الداخلية للجنة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية. إذا لم يتضمن ميثاق الهيئة أحكاماً تتناول مسألة معينة، فإن الإجراء المتبع في هذه الحالة يخضع لاتفاق أطراف العقد، وفي حالة عدم وجود اتفاق، تتولى المحاكم مسؤولية ما يلي:

بمجرد استلام محكمة التحكيم النزاع، يجب عليها إعداد وثيقة إجراءات التحكيم، على غرار خطاب المطالبة، والتي تتضمن البيانات التالية:¹²

أ- الأسماء الكاملة وألقاب وأوصاف الأطراف.

ب- عناوين أطراف الاتصال.

ج- بيان مطالب الأطراف بشكل مختصر والحكم الذي يجب اتخاذه.

د- قائمة القضايا الخلافية.

هـ- اسم المحكم ولقبه ووصفه وعنوانه.

و- مكان التحكيم.

يتم التوقيع على المستندات السابقة من قبل الأطراف وكذلك محكمة التحكيم ويتم إرسالها إلى مؤسسة التحكيم الدولية خلال شهرين من تاريخ استلامها من قبل هيئة التحكيم، ما لم يتم تمديد هذه الفترة بناء على طلب أحد الطرفين أو المحكمة نفسها. إذا رفض أحد الطرفين التوقيع على المستند، فسيتم تقديمه إلى الهيئة للموافقة عليه، وبمجرد الموافقة عليه، تستمر إجراءات التحكيم.

وبعد التوقيع على الوثيقة أو الموافقة عليها من قبل هيئة التحكيم، لا يجوز لأي من الطرفين تقديم طلب جديد دون الحصول على إذن من هيئة التحكيم.

الفرع الثاني : صلاحيات محكم التحكيم في النزاع وسير جلساتها

أولاً : صلاحيات محكمة التحكيم في النزاع :

تقوم هيئة التحكيم بالتحقيق في النزاع في أقصر وقت ممكن، ولها صلاحية الاستماع إلى الأطراف بعد دراسة المذكرات والمستندات المقدمة من الأطراف. كما لها صلاحية سماع الشهود أو الخبراء سواء كانوا حاضرين أو غائبين، بشرط إبلاغهم بالشكل المناسب.¹³

إذا رأت هيئة التحكيم أن المستندات المقدمة من الأطراف غير كافية للفصل في النزاع، جاز لها أن تطلب من الأطراف تقديم أدلة إضافية في أي مرحلة من مراحل التحكيم.

أطراف النزاع غير ملزمين بإقراراتهم أو حججهم السابقة المقدمة إلى مجلس حل النزاعات، أو حتى بالأسباب المذكورة في إشعار عدم الرضا عن قرار مجلس حل النزاعات.

ثانيا : جلسات التحكيم :

بعد تحديد موعد للجلسة، ستقوم محكمة التحكيم باستدعاء الأطراف ومنحهم وقتاً معقولاً للمثول أمام المحكمة في المكان والزمان المحددين. إذا غاب أحد الخصوم دون عذر مقبول، كان للمحكمة صلاحية عقد جلسة في غيابه رغم إنذاره. ويقتصر حضور الاجتماع على أطراف النزاع شخصياً أو من خلال ممثليهم القانونيين، ولا يجوز لأي شخص آخر الحضور. ويجوز لغير أطراف النزاع حضور الاجتماع إذا وافق الطرفان والمحكمة.

إذا اقتنعت المحكمة بأن الأطراف قد أتاحت لهم الفرصة للتعبير عن دفاعاتهم، وأن المحكمة قررت قرارها، يجوز لها أن تعلن انتهاء الجلسة ولا يجوز لأي طرف بعد ذلك تقديم أي مذكرات أو مستندات وأدلة مكتوبة. النشر، ما لم تطلبه أو تسمح به محكمة التحكيم. اتخاذ التدابير الوقائية والمؤقتة:

يجوز لمحكمة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين، أن تأمر بأي إجراءات وقائية أو مؤقتة تراها مناسبة لحل النزاع. كما أن لديها القدرة على طلب التأمين من الطرف الذي يطلب هذه التدابير.

ولا يمنع اتفاق التحكيم أياً من الطرفين من اللجوء إلى الجهات القضائية لطلب اتخاذ تدابير مؤقتة أو وقائية قبل إرسال المستندات المتنازع عليها إلى هيئة التحكيم، إذا وجدت ظروف تبرر طلبه. ولا يعتبر الطلب إخلالاً أو خروجاً عن اتفاق التحكيم¹⁴

إصدار حكم التحكيم : بما أن هيئة التحكيم مكونة من ثلاثة أطراف، فإن الحكم يستند إلى رأي أغلبية المحكمين، ويجب توضيح الأسباب عند إصدار الحكم. إذا توصل الطرفان إلى تسوية بعد الاتصال بهيئة التحكيم بشأن نزاعهما، جاز إثبات التسوية بقرار تحكيم بناء على طلب الأطراف وبموافقة هيئة التحكيم. يعتبر حكم التحكيم ملزماً للأطراف إذا كان الأطراف ملزمين بتنفيذ أي حكم يصدر على وجه السرعة، ويجوز لمحكمة التحكيم من تلقاء نفسها تصحيح أي خطأ مادي في حكم التحكيم، سواء كان خطأ حسابياً أو خطأ مطبعياً، بشرط أن: التصحيح يجب تقديم حكم التحكيم إلى مؤسسة التحكيم الدولية للموافقة عليه خلال 30 يوماً بعد صدور حكم التحكيم. تاريخ صدور الحكم، أو بناء على طلب أي طرف في النزاع. وفي هذه الحالة يجب على هيئة التحكيم أن تقدم للطرف الآخر تصحيحاً خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ استلام طلب التصحيح لإبداء الرأي في الطلب.

إذا قررت محكمة التحكيم تصحيح الحكم أو تفسيره، فعليها تقديم مشروع قرار منقح إلى مؤسسة التحكيم الدولية خلال مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ صدور القرار. تاريخ إنقضاء المدة المحددة للطرف الآخر أو خلال أي مدة

أخرى تحددها الهيئة . وفي جميع الأحوال يصدر قرار التصحيح أو التفسير في ملحق التحكيم ويكون جزءاً لا يتجزأ منه .

خاتمة :

يتم توقيع العقود في صناعة المقاولات لضمان حصول المقاولين على عوائد عادلة ومنصفة مقابل العمل الذي يقومون به، وبدون هاتين النقطتين سواء على المدى القصير أو الطويل سيؤدي حتماً إلى انسحاب المقاول. هناك العديد من المقاولين والموردين في السوق.

ومن هذا المنطلق، تحرص فيديك على توزيع المخاطر التعاقدية بين الأطراف، على أن تكون الفكرة الأساسية هي أن يتحمل المقاول المخاطر المعروفة له والمخاطر التي يجب على أي مقاول توقعها عند تقديم العطاء. كما تضمن الفيديك فهم المقاولين للضوابط والقواعد التي تحكم طريقة الحصول على حقوقهم والتدفقات النقدية التي سيحصلون عليها طوال فترة العقد. لقد أصبح استخدام عقود الفيديك واسع الانتشار لدرجة أن عائدات بيع نسخ العقود أصبحت واحدة من أهم موارد تحالف الفيديك.

بالنسبة للنزاعات التي قد تنشأ عن العلاقة التعاقدية في عقد الفيديك فقد تم وضع آليات قانونية لحل النزاعات أهمها التسوية الودية والتحكيم من خلال دور المهندسين ولجان فض المنازعات وهيئات التحكيم.

وتوصي الدراسة بمايلي

عقد الفيديك هو عقد نموذجي وضعه الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، يحتوي على شروط عامة وخاصة منها الوضع القانوني، وشروط عامة وخاصة لتنظيم أعمال البناء.

- تعزيز تنظيم القواعد الإجرائية للتسوية الودية للمنازعات

- دعم الأنظمة التشريعية الوطنية، حيث أن الأنظمة التشريعية الدولية غير كافية لتنظيم حل النزاعات الناشئة عن العلاقات التعاقدية الناشئة عن عقود الفيديك.

- إعادة النظر في تشكيل لجنة فض المنازعات

- تطوير تنظيم قانوني موحد لعقود الفيديك في الدول العربية

الهوامش.

¹ محمود سمير الشرقاوي ، التحكيم في العقود الدولية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث ، أبريل 2006 ، ص 10

² محمد محمد سادات ، الجوانب القانونية لقواعد الإنشاءات الدولية ، دراسة تحليلية في خصوصية آليات تسوية المنازعات في عقود الفيديك، مجلة الدفاتر السياسية والقانون ، ورقلة ، الجزائر ، العدد 19 جوان ، 2018 ، ص 47.

³ أحمد البهجي عقود الفيديك وأثرها على التزامات المقاول والمهندس دار الجامعة الجديدة الاسكندرية مصر 2007 ص 120.

⁴ أحمد البهجي عقود الفيديك وأثرها على التزامات المقاول المهندس ، مرجع سابق ص 122.

⁵ . مراد علي محمد الطروان دور مجلس فض المنازعات في عقود الفيديك جامعة الشقراء المملكة السعودية ص 8

⁶ المرجع نفسه ص 9 .

- ⁷ محمد أحمد غانم ، عقود الانشاءات الهندسية والاستشارية الفيديك مكتب الجامعة الحديثة الاسكندرية مصر 2001 ، ص 103.
- ⁸ عصام عبد الفتاح ، الموسوعة التشريعية والقضائية لعقود الفيديك وانعكاساتها على قوانين المناقصات والمزايدات في الدول العربية ، الاسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص 102
- ⁹ عصام عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 103
- ¹⁰ محمد أحمد غانم ، عقود الانشاءات الهندسية والاستشارية الفيديك مرجع سابق ، ص 105 .
- ¹¹ نصار محمد جمال الدين ، محمد ماجد ، قانون التشريعات وعقود الفيديك ، 2003 ، ص 140. الاتحاد الدولي للمهندسين
- ¹² محمد محمد سادات ، الجوانب القانونية لعقود الانشاءات الدولية ، الفيديك ، مرجع سابق ص 48
- ¹³ محمود سمير الشرقاوي ، التحكيم في العقود الدولية ، مرجع سابق ، ص 15 .
- ¹⁴ محمد محمد سادات ، الجوانب القانونية لعقود الانشاءات الدولية ، الفيديك ، مرجع سابق ، ص 49 .